

واللزوم يظرف ومطرف وحذف لفظ المشبه به ورمز اليه بشئ من
لوازمه وهو الارتفاع **قوله** على تحقيق المبالغة في التشبيه يؤخذ منه
ان اصل المبالغة ثابت قبل التزيح وهو كذلك لان الاسفار تقتضف
المبالغة في التشبيه والتزيح اما يقتضى تحقيقها **قوله** والاطلاق المسمى من
التجريد اي خلوه من المصنف ولا يتحقق ان المسمى المحكوم عليه بالانقصة
انما هو الكلام الموصوف بالاطلاق لانفس الالفاظ فتدبر **قوله**
واعبار التزيح والتجريد انما يكون المسمى ان اعتبار التزيح لا يكون
الا بعد تمام الاسفار بذكر قرينتها وقد فرغ على الشق الثاني قوله
فلا تدبر قرينة المصحة تجريد او على الشق الاول قوله ولا قرينة
المكسبة تزحيا فقهه فاشتر مشوش وقوله بعد تمام الاسفار
اي يذكر قرينتها كما علمت لكن ظاهر كلام المص ان المراد المبالغة
فقط لانها التي يتوقف عليها تمام الاسفار الا ان يحمل على تمام
الكامل الذي لا يحصل الا بذكر القرينة المعينة فتفطن **قوله** فلا تدبر
التي علمت انه متفرع على ما قبله على اللف والنشر المشوش وانما
انفرد على نقي عد قرينة المصحة تجريد اول سبق عدها تزحيا لانه
لا يتوهم الا كونهما تجريدا لكونهما من جنسه فان كلامهما ملائم للتشبه
بخلاف التزيح ونظيره ذلك يقال في وجه قصاص على نقي عد قرينة
المكسبة تزحيا دون نقي عدها تجريد فتدبر **قوله** الزيادة الخمسة
نقوض المص في هذه الزيادة لبيان ان التزيح يجوز ان يكون باقيا
على حقيقة وان يكون مسقارا من ملائم المسفار منه ككلام المسفار
له وحسيند يكون تجريدا بحسب المعنى فشمعية حسنة تزحيا باعمال
اللفظ او با اعتبار ما كان كما هو ظاهر **قوله** التزيح المراد به هنا لفظ
اللام كما هو اطلاقه بدلي قوله باقيا على حقيقة وقوله مسقارا

على تحقيق المبالغة في التشبيه والاطلاق المسمى من التجريد
فلا تدبر قرينة المصححة تجريدا او الزينة المكسبة تزحيا العز بزيادة المبالغة

فان

فان كلامهما يقتضى ان المراد به ذلك كما لا يخفى **قوله** يجوز الخ المشكل
هذا التجريد بان الاسفار لا بد منها من قرينة ما نفع عن ارادة
المعنى الموضوع له فان وجدت للتزيح كان المصفا صلا وان لم
توجد كان حصة قطعا واجيب بان القرينة المذكورة موجودة
لكن لم يتحقق كونها للتزيح بل يحتمل ان يكون مخصوصا لاسفار
وحسيند يكون التزيح باقيا على حقيقة ويحتمل ان يكون للتزيح
ايضا وحسيند يكون مسقارا من ملائم المسفار منه ملائم المسفار
له ونظيره ذلك ما اذا قيل زابت حمارا واسدا في الحمام فانه يحتمل
ان تكون القرينة لاحدهما كالاسد ويكون المعنى زابت حمارا في غير
الحمام واسدا في الحمام وحسيند يكون لفظ الحمام حقيقة ويحتمل
ان يكون لكل منهما وحسيند يكون لفظ الحمام مسقارا للمتلد كما ان لفظ
الاسد مسقارا للشجاع والمستادر من كلام المص ان هذا التجريد
في كل تزحيع ويؤيده الاطلاق الموزن بالمعنى ويحتمل ان يعلم التوزن
با اعتبار المقامات وقد يؤيده قوله بعد ويحتمل الوجهين من الاحت
لم يعبروا بالقرين والاول اكثر فائدة تدبر **قوله** ان يكون باقيا
التي قد يعمى هذا الاحتمال اسفار بواجبته فلا بد ان المقصد
بالمجاز يقتضى الاستوى مع انهم صرحوا بتزحيع الاحتمال الاول
ويؤيدش هذا الاحتمال بانه لا تخلوا حسيند فاما ان يكون مضافا
للمسفار له اولافان كان الاول لزوم الكذب وان كان الثاني فلفظ
لا يحصل له واجيب باننا نختار الاول ونذوق لزوم الكذب بان
اضافته الى المسفار له ليست على سبيل الحقيقة حتى يلزم ما ذكر
بل على سبيل المقولية والمبالغة حتى كانا نقلنا المسفار مع لفظ
رأفته كما قاله العصام وقد اشار المص لذلك بقوله باقيا لاسقارا

يجوز ان يكون باقيا

195

Copyrighting University